الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

العلاقات التضامنية للشعب الكردي

القسم الثالث والعشرون

فلك الدين كاكايي

الإسلام السياسي المعتدل:

عطفاً على الفقرات السابقة عن السلفية، أو الاسلام السياسي، حسب المصطلح الشائع في الصحافة، أعود الى القول: ينبغي أن نميز الاسلام السياسي المعتدل (نموذج مثلاً حزب العدالة والتنمية في تركيا)، عن السلفية المتشددة على طريقة بن لادن والظواهري والزرقاوي، وهي التي تغذي الحركات والتنظيمات المتطرفة التي يصل بها الامر إلى حد ارتكاب مجازر انتحارية في صفوف المدنيات والمدنيين المسلمين العزل الابرياء بحجة ((محاربة الكفر)).

اعتقد ان القارئ اللبيب يفهم مغزى القول بوجود هذا التمييز الواضح بين حركات سلفية ترفض كل شيء حتى المسلمين وحكوماتهم ومؤسساتهم السياسية والاجتماعية والثقافية من جهة، والاحزاب الاسلامية المعتدلة من جهة اخرى، والتي تقبل بالآخرين وتنخرط في العملية السياسية الديمقراطية، كما هو مثلاً الحزب الاسلامي في العراق، الذي وصل ممثله عن طريق الحياة الديمقراطية الى رئاسة البرلمان العراقي. فلا يمكن مساواة مثل هذا الحزب بالاتجاه الخطر الذي كان ابو مصعب الزرقاوي يمثله والذي ((افتى بقتل وابادة الكرد والمسيحيين وغيرهم))، اي كل من لايتفق مع منهجه التكفيري المغلق!

نقد الاسلام المعتدل لموقفه السلبي من القضية الكردية:

وبالطبع، كما ذكرنا في حلقات سابقة فإن الاسلام السياسي، سواء كان معتدلاً أو متشدداً، ظل يتخذ موقفاً سلبياً من القضية الكردية، فهو اذا لم يجاهر برفض هذه القضية، فإنه في الاقل التزم السكوت والصمت المطبق ازاء الجنايات الكبرى المرتكبة ضد الكرد... بل الآن أيضاً، اذ حتى بعد المحاكمات القضائية العلنية لكبار مسؤولي النظام السابق لدورهم في هذه الجنايات، التي اثبتت الوقائع مسؤوليتهم المباشرة فيها، أقول حتى الآن لم تصدر من الاحزاب والحركات الاسلامية المعتدلة (التنظيم العالمي للأخوان المسلمين مثلاً) اية ادانة لهذه الجنايات التي هي جرائم بحق الانسان وتطهير عرقي حسب الهوية. اما الضحية فهو شعب مسلم عريق في ثقافته وعلاقاته مع مختلف الشعوب المسلمة.

ننتظر الادانة من قبلهم:

لم يفت الأوان بعد، بل اننا ننتظر حكماً شرعياً صحيحاً يدين هذه الجرائم بحق عشرات آلاف النساء والاطفال والرجال، فقط بسبب الاختلاف في الهوية الثقافية واللغوية والتأريخية.

فقد أدانت أوسع قطاعات ومنظمات المجتمع الدولي جرائم التطهير العرقي ضد الكرد، بينما منظمة المؤتمر الاسلامي صامتة، والحكومات الاسلامية والعربية ساكتة، وأقرب الاحزاب الاسلامية الينا في العراق والجوار ماتزال ساكتة. اننا ننتظر ادانة اسلامية، عن حق وشرعية، لما ارتكبه النظام السابق ضد الكرد.

أما في الأقطار الأوروبية واميركا وكندا واستراليا وغيرها فتزداد الاصوات من الرأي العام فيها، مطالبة بأدانة تلك الجرائم واعتبارها جرائم (جينوسايد) وجرائم حرب وموجهة ضد البشرية.

مأساة شعب دارفور:

فالعالم الاسلامي ليس صامتاً ازاء محن ومآسي الكرد وحدهم، بل صامت ازاء مأساة شعب إقليم دارفور في السودان(١)، حيث ان المجتمع الدولي، مرة أخرى، هو الذي بادر إلى تشكيل محكمة دولية لمقاضاة المتهمين بارتكاب الجنايات العظمى ضد شعب دارفور، والدلائل متوفرة، والوقائع تثبت وقوع الجرائم والمآسي، ويكفي ان نشاهد المناظر البشرية المؤلمة لمئات آلاف النازحين من أهل دارفور وعلى أرضهم، ولجوئهم إلى مظلة الأمم المتحدة والمنظمات الأنسانية، هرباً من بشاعة جرائم ميليشيات وأجهزة النظام السوداني.

وقد ينبري بعض الأسلاميين ليقولوا ان اقامة المحكمة الدولية وادانتها لكبار مسؤولي الخرطوم، هي ((مؤامرة دولية)) و ((غربية استعمارية)) ضد بلد مسلم مثل السودان.

محكمة اسلامية عالمية:

حسناً! فلماذا لا يتحرك العالم الاسلامي بنفسه لأقامة محكمة تحقيق اسلامية ومن ثم محكمة دولية اسلامية لتقديم الادلة المقنعة، سواء من قبل النظام السوداني أو احزاب وحركات المعارضة الدارفورية، حتى يتبين الخيط الابيض من الاسود، كما يقولون.

فإذا استطاعت محكمة أسلامية، أو في الاقل محكمة عربية على مستوى الجامعة العربية، الكشف عن ادلة مقنعة بأن المعارضة الدارفورية تغالي في اتهاماتها وتظلم نظام الخرطوم، فان كل شيء سيتغير.

ان دول العالم العربي والاسلامي تلتزم الصمت ازاء كل ذلك وكأنها موافقة على ما يجري من مظالم... ثم اذا تحرك المجتمع للدفاع عن المدنيين العزل وحمايتهم من الابادة والبطش، قالوا ((إنها مؤامرة دولية ضد الاسلام!)).

أما سعي الجهات الاسلامية، المعتدلة والمتشددة، إلى ((ادانة)) المجتمع الدولي ومحكمته، بدلاً من ((ادانة)) ممارسات مسؤولي النظام السوداني، اقول ان هذا المسعى هو بعد فوات الاوان، فقد كان على العالم الاسلامي والعربي أن يتحرك في وقت مبكر، حالما انتشرت في العالم تقارير مفصلة ووثائق وشهادات حية من قبل ضحايا دارفور، وهي دلائل متوفرة أمام يد كل انسان يقرأ الصحف والسايدات الالكترونية.

عجباً! هل بامكان تجاهل وقوع الحدث ان يثبت عدم وقوعه؟

هل السكوت عن الجرائم ضد الانسانية في اي مكان بالعالم، يمكنه ان يلغي وقوع هذه الجرائم وينفيها؟

لايتعلق الامر بشعب دارفور وحده، بل لمحنة أي شعب آخر، مسلم أو غير مسلم، فالبشرية كيان واحد، وكما يقول سعدي الشيرازي:

(بنو آدم أعضاء لجسد واحد). هذا الجسد، كجسم الانسان الفرد ايضاً، كلما اشتكى عضو منه تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى. فإذا نظرنا إلى العالم من نافذة التعاليم الاسلامية الاساسية، وهي تعاليم سامية تشمل البشرية أجمع، لتوصلنا إلى نتيجة مؤسفة وهي أننا قاصرون في الدفاع عن حقوق بعضنا البعض في الوجود والبقاء والنماء. تلك هي من البديهيات التي يعبر عنها جوهر الدين والفلسفة والاسرار الكامنة وراء ظهوره.

حزب العدالة والتنمية في تركيا:

هذا الحزب الاسلامي معتدل، كما قلنا، وتكمن أهميته السياسية في كونه حزباً حاكماً في دولة اسلامية مهمة مثل تركيا.

أتصور أن حزب العدالة التركي سيشق نهجاً جديداً للحركات الاسلامية المعتدلة في العالم الاسلامي، سواء في مجال الديمقراطية والقبول بالآخر (وليس أقصاءه)، او في مجال قضية حساسة مهمة في الشرق الاوسط مثل القضية الكردية.

حاول أسلاف حزب العدالة والتنمية التقرب من الكرد في تركيا لكسبهم وتوجيههم، الا انهم فشلوا. لا أحكم على نواياهم في ما اذا ماكانوا ينوون فعلاً التقرب من الشعب الكردي وقضيته، أم لا. لأننا نعرف أن سطوة المؤسسة العسكرية على الشؤون الاساسية في تركيا كانت كفيلة بأجهاض أي مسعى نحو حل القضية الكردية، لاسيما ان الجنرالات كانوا حتى الأمس القريب يعتقدون ان الحل العسكري والقمع والاقصاء هو السبيل الوحيد للقضاء على الحركة الكردية في تركيا.

نجم الدين أربكان في ليبيا:

أوائل التسعينيات من القرن الماضي كانت ليبيا محاصرة بشدة، وكانت في حاجة الى أي تضامن خارجي معها. في هذه الاثناء سافر نجم الدين أربكان الذي كان رئيساً للوزراء في تركيا، على راس وفد كبير من رجال الاعمال والتجار. اثناء استقباله من قبل الرئيس معمر القذافي جرى كالعادة تبادل كلمات الود والمجاملة وتبيان الغرض من الزيارة. وحين جاء دور القذافي فقد سأل ضيفه اربكان فيما اذا تقدموا لحل القضية الكردية في تركيا. عندها لم يتحمل اربكان وطأة السؤال المفاجيء فعاد ادراجه الى تركيا.

قصدي ان الدولة التركية تواجه هذا السؤال على الصعيد الاوروبي والدولي مراراً، وظل الراي العام العالمي يضغط عليها بغية حل القضية.

وقد ادرك حزب العدالة بقيادة عبدالله كول وطيب اردووغان اهمية هذه القضية، وما ان أحكم الحزب قبضته على رئاسة الوزراء ثم رئاسة الجمهورية التركية حتى بادر الى فتح قنوات الحوار، وان كان ببطء وتردد، مع الكرد للعثور على طريقة للحل السلمي.

وحظي الكرد في تركيا، تدريجياً، بمساحات أوسع من حرية التعبير وحرية استخدام اللغة الام والمشاركة في الانتخابات البرلمانية والبلدية حيث احتل مندوبو الكرد مواقع مهمة شيئاً فشيئاً.

وخفت قبضة المؤسسة العسكرية على شؤون القضية الكردية وخرج كبار الجنرالات مثل كنعان ايفرن وآخرين بالقول أنه ثبت بأن هذه المشكلة لايمكن حلها بوسائل عسكرية بل تحتاج حلولاً سياسية سلمية.

من جانبه بدأ حزب العمال الكردستاني، التنظيم الاهم في الساحة هناك، بالتخلي عن التشدد شيئاً فشيئاً، وأعلن مرات وقف اطلاق النار من طرف واحد، وخرج القائد الميداني للحزب مراد قريلان يتحدث عن أمكان ((اسكات البندقية)) والاستعداد للانتقال إلى العمل السياسي السلمي. وقد تبددت في اذهان الاتراك رسمياً وشعبياً المخاوف والحساسية من استخدام كلمات (الكرد) و (كردستان) و(الحل السياسي).

كانت هذه الكلمات ((جريمة)) يعاقب عليها القانون حتى الأمس القريب جداً.

إلاّ ان حزب العدالة تمكن من الاقتراب التدريجي من جوهر المسألة وهو ايجاد وحل سياسي ديمقراطي على اساس الاعتراف بالشخصية الوطنية الكردية. ولم يقل ذلك صراحة بعد، إلا انه يقولها ضمنياً. ومن المحتمل تعديل الدستور التركي بما يخدم مثل هذا الحل السلمي.

فإذا ما انتصر حزب العدالة والتنمية في ايجاد صيغة للحل السلمي للقضية الكردية، فإنه يكون أول حزب اسلامي معتدل يقدم حلاً ديمقراطياً عادلاً لهذه القضية المعقدة في الشرق الاوسط، القضية الكردية بصعوباتها. وسيكون مثل هذا الحل توسيعاً وتعزيزاً للحياة الديمقراطية في هذا البلد. وبهذا ينجح حزب اسلامي في النجاح في قضية عجزت الاحزاب العلمانية التركية عن حلها. وتتوفر الآن شروط كافية تدفعنا الى التفاؤل بأمكانية نجاحه.

وسيكون ذلك نموذجاً فريداً يلهم الاحزاب والحركات الاسلامية المعتدلة للبحث عن حلول سياسية ديمقراطية للقضايا الكثيرة في أقطار العالم الاسلامي.

هامش:

(١)ماساة شعب دارفور أنموذج آخر عن ان الروابط الدينية لا تشفع للمظلومين، فالطرفان شعب سودان وشعب دارفور ينتميان الى الدين الاسلامي، لكن المصالح السياسية والاقتصادية للحكومات أهم لديها من مصالح الشعوب المحرومة مثل دارفور.

الحرية العربية.. أعيت من يداويها شرقاً وغرباً

شاكر النابلسي

قرأ طلاب الحرية العربية وروادها أدبيات الحرية في الشرق والغرب، وعند العرب والعجم، ولم يذروا كتاباً أو قولاً في الحرية إلا وقرؤوه وفهموه، ولكن النتيجة كانت حزينة، حيث لم يتطابق حساب الحقل على حساب البيدر كما يقال. وخلصنا من كل هذا إلى أن الحرية قرار سياسي بامتياز.

فدعونا نستذكر الآن ماذا قرأ طلاب الحرية وروادها في تراثنا وفي تراث الآخرين.

الموجة الأولى من الليبرالية الكلاسيكية

كان للخوارج مفهوم سياسي تقدمي وعصري ربما أكثر تقدمية من مفاهيمنا السياسية نحن الآن بمراحل كبيرة.

فهم الذين قالوا بجواز أن تكون الولاية لمن صلُح لها سواء من قريش أو من غيرها، وسواء من العرب أم من غيرهم. فقد كانوا ضد كل تعصب لقومية أو دين أو طبقة.

وثبَتَ للمفكر اللبناني الراحل حسين مروّة، أن الخوارج نادوا كذلك، بالخلافة للأمة، وأن الأمة فوق الخليفة، وخالفوا الشيعة في قولهم أن الخلافة ركن من أركان الدين. ونفى الخوارج أن تكون الخلافة كذلك («النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية»، ج١، ص٥١٢). وكان الخوارج بذلك، يقتربون من منطق أرسطو (٣٨٤ –٣٢٢ ق.م) في كتابه «السياسة»، ذلك المنطق الذي قال بالمدينة الجماعية، ذات الحكومة التي تقتصر سلطة الشعب فيها على انتخاب الحُكّام الذين يزاولون أعمالهم بإشراف الشعب، ويقدمون له الحساب باستمرار.

ويتضح لنا أن «الخوارج» استبقوا فكر المفكرين القوميين العرب في هذا العصر، الذين كانوا وما زالوا ينادون بقائد عربي صميم. فقد كانت – مثلاً – من أهم صفات عبد الناصر كزعيم في نظر الإعلام المصري والعربي، أنه كان أول حاكم عربي لمصر من أصل عربي، رفعاً لمقامه وحطاً من مقام محمد علي باشا الألباني الأصل الذي كان يحلو لكثير من الباحثين مقارنة عبد الناصر به.

كما كان الخوارج بهذا المفهوم للدين والدولة، سنداً تراثياً وتاريخياً قوياً للمفكرين وللعَلْمانيين الليبراليين العرب في هذا العصر، في دعوتهم لفصل الدين عن الدولة، وتقدموهم بمراحل طويلة في هذه الدعوة.

ولو كان الخوارج هؤلاء في زماننا هذا، لكنا حققنا لأنفسنا اختيار رئيس أو حاكم إداري قدير ومتمرس، بغض النظر عن عِرقه ودينه وملّته براتب نصف مليون دولار سنوياً أو يزيد قليلاً، وبعقد لمدة أربع سنوات، يتجدد لمرة واحدة فقط وليس لثلاثين أو أربعين عاماً، لكي يحكمنا بالعدل والقسطاط والعقل، بدلاً من هؤلاء الذين يدّعون أنهم من آل علي تارةً، أو من آل محمد تارةً أخرى، تؤيدهم السُنّة والشيعة والحنابلة المستفيدون من بقائهم، ويكلفوننا من المال أضعاف هذا المبلغ كل عام، هم وعائلاتهم الكبيرة المُسرفة، وحاشيتهم المُترفة، دون طائل، ودون أداء عمل متقن ومجدٍ.

ولن يقبل منا مسؤول، أن يأخذ فقط أجراً على شكل حلّتين: حلّة في الصيف وحلّة في الشتاء، وقوت أهله كرجل من عامة الشعب، وليس بأغناهم، كما كان يفعل المثال الأعظم عمر بن الخطاب. ولكن علينا أن نفكر، كيف يستقيم هذا الزهد وهذا التقشف الرومانسي المثالي لعمر بن الخطاب، وقد كانت له مزارع في المدينة المنورة، وأوصى بأربعة آلاف دينار لكل زوجة ذات ولد من زوجاته التسع، ودفع عشرة آلاف دينار في مهر أم كلثوم (بنت علي بن أبي طالب) التي تزوجها صغيرة في السن. وكان ابنه عبد الله من أغنى أغنياء قريش. ويقال أنه كان يتبرع بثلاثين ألف دينار في المجلس الواحد، كما يقول الشيخ الأزهري المصري الراحل خليل عبد الكريم، في كتابه المثير («شدو الربابة بأحوال مجتمع الصحابة»، ص ١٢٣–١٣٧، ٣٥٩).

الموجة الثانية من الليبرالية الكلاسيكية

ثم جاء المعتزلة بعد ذلك، وهم الذين ركزوا على مسألة العدل، وربطوها بقضية حرية الإنسان، وقالوا:

«إن حرية الإنسان في أفعاله هي المضمون الجوهري لمفهوم العدل».

كما أخذت قضية حرية الإنسان في أفعاله وقدرته على ممارسة هذه الحرية وتحمله لمسؤوليات هذه الحرية حيزاً كبيراً في العقل المعتزل. وميزته بذلك عن كل العقل العربي والإسلامي في العصرين الأموي والعباسي، مما كان سبباً في خصومة جمهرة المسلمين لهم، ومهاجمتهم، ونفيهم من الجماعة والإجماع، الذي خرجوا عنه.

الموجة الثالثة من الليبرالية الكلاسيكية

وكان الينبوع السلفي العربي الأخر الذي استقى منه المفكرون العَلْمانيون الليبراليون العرب مفهوم الحرية السياسية، هو فكر «إخوان الصفاء وخلاّن الوفاء» السياسي الذي كان يتلخّص، بأن الفلاسفة والحكماء والمفكرين هم أعلى درجة من السياسيين والحكام المحترفين في فهمهم وإدراكهم لإدارة دفة الحكم. وأن أمر الحكم يجب أن يؤول إليهم لا إلى الخلفاء المتوارثين. وهذا المفهوم للحكم هو نفس مفهوم أفلاطون (٤٢٧–٣٤٧ ق.م) للحكم، الذي يقول في مدينته الفاضلة، بأنها هي المدينة التي تتألف من الناس الذين يعرفون. «فالمعرفة هي الأساس الصحيح الأوحد للمدينة. فلا مدينة إلا بالعلم، ولا حكومة إلا حكومة الفلسفة والعقل.»

وكانت هذه هي نقطة الصدام الرئيسية السياسية بين إخوان الصفاء والسلطات الحاكمة في زمانهم. كما كانت مبعث تعالي المثقفين في العصر الحديث الذي نحن بصدده، وسعيهم وسباقهم إلى كراسي الحكم فيما عُرف بـ «سلطة المثقفين».

دور فلاسفة الإسلام

كذلك فقد استفاد هؤلاء المفكرون العَلْمانيون من فكر الفارابي (٨٧٠–٩٥٢م) وفلسفته السياسية التي حدد فيها ملامح الحاكم، وركّز على أهم هذه الملامح، وهي أن يكون محباً للصدق وأهله باغضاً للكذب وقومه. وأن يكون عدلاً، محباً للعدل مبغضاً للجور والظلم، لا جموحاً ولا لجوجاً إذا دُعي إلى العدل، بل صعب القياد إذا دُعي إلى الجور والقبح. وأن يكون قوي العزيمة على الشيء الذي ينبغي له أن يُفعل. والحكمة شرط أساسي لكمال الرياسة. والحكيم هو الرئيس على الحقيقة. فإذا تعذّر وجود الحكيم تعذّر الحكيم الفاضل. وهو ما سبق وقاله إخوان الصفاء من ضرورة تسلُّم العارفين والحكماء الحكم.

وهذا كله، يناقض كلام مكيافيللي في كتابه المشهور «الأمير» حيث لا يشترط مكيافيللي أن يكون الحاكم موسوعياً، ولكن عليه اختيار مستشاريه من العلماء وكبار المثقفين.

اللجوء إلى أطباء الغرب

أما المرجعية الثانية والأساسية للفكر العَلْماني الليبرالي والفكر العَلْماني الماركسي العربي في هذا العصر، فكانت المرجعية الفكرية الغربية بشقيها الأوروبي والأمريكي، كما شارك الفكر الصيني والفكر البوذي قليلاً في هذه المرجعيات، وخاصة لدى بعض المفكرين الإسلاميين الليبراليين كخالد محمد خالد الذي كان يُغذي أفكاره ومفاهيمه عن الحرية والديمقراطية بمقتطفات من أقوال المفكرين الغربيين، الذين ظهروا إبان الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر، وكذلك بمقتطفات من أقوال حكماء الصين، وأقوال لبوذا عن عذاب البشر وضرورة الاهتمام بما يجري على هذه الأرض. ومن المعروف أن خالد محمد خالد بدأ في مطلع الخمسينيات مفكراً ليبرالياً عَلْمانياً من خلال كتابه الأول «من هنا نبدأ، ١٩٥٠» وما تبعه من كتب أخرى بعد ذلك، وانتهى في نهاية الثمانينيات مفكراً إسلامياً تقليدياً من خلال كتابه «الدولة في الإسلام، ١٩٨١».

كما قرأ المثقفون العرب تراث المفكرين الغربيين في الحرية ومفهومها، كتراث كفولتير، وروسو، ومنتسكيو، وتوم بين، وإمرسون، ثم فئة أخرى كديكارت، وسبينوزا، وكانط، وجون ستيوارت مل، وهارولد لاسكي وغيرهم الذين تركوا مساحة واسعة في فكر العَلْمانيين الليبراليين العرب في هذا العصر. ويبدو هذا واضحاً في كتاب عبد الله العروي، «مفهوم الحرية»، وكتاب زكريا إبراهيم، «مشكلة الحرية»، وكتاب منيف الرزاز، «الحرية ومشكلتها في البلدان المتخلفة».

كما أخذ مفهوم الحرية في الفكر الوجودي متمثلاً في الدرجة الأولى بسارتر، وسيمون دي بوفوار مساحة أخرى ليست بالصغيرة. وأخذ الفكر الماركسي مساحة مساوية لهذه المساحة في فكر هؤلاء ومساحة أكبر من هذه في فكر العَلْمانيين الماركسيين العرب في هذا العصر. فكان الفكر الماركسي في موضوع الحرية قاسماً مشتركاً بين المفكرين العَلْمانيين الليبراليين وبين المفكرين العَلْمانيين الماركسيين. وبما أن الفكر الماركسي كان غامضاً وملتبساً بهذا الخصوص، فقد جاء الفكر العربي المتماهي مع الفكر الماركسي كفكر حزب البعث – على سبيل المثال – غامضاً وملتبساً أيضاً.

القوميون ومفهوم الحرية

ولم يكُ فكر حزب البعث هو وحده الذي استلهم من الفكر الماركسي رؤى الحرية، وإنما شاركته في ذلك «حركة القوميين العرب». فبعد عام ١٩٦٧ وهي الفترة التي افترقت فيها «حركة القوميين العرب» عن التيار الناصري، وبدأت مرحلة ثالثة من تاريخها السياسي وهي المرحلة الماركسية – اللينينية، والتي استلهمت فيها هذه الحركة أفكار الماركسية – اللينينية، وبدأت شعارات ماوتسي تونج، وكاسترو، وجيفارا، وجياب، تظهر واضحة في فكر الحركة. كما كانت هناك استلهامات من منظري العنف الثوري أمثال فرانز فانون، وريجيس دوبريه، وجيرار شاليان وغيرهم. وابتعدت الحركة بهذا عن مفهوم الحرية الذي استلهمته بشكل رئيسي من فكر قسطنطين زريق في المرحلة القومية المثالية السابقة، واستبدلت مفهوم الحرية بمفهوم التحرر الوطني.

كذلك فقد استفاد بعض المفكرين العرب العَلْمانيين الليبراليين من الفكر الاجتماعي لمفكرين من أوروبا الشرقية، ومنهم مالينوفسكي (١٨٨٤–١٩٤٢) العالم الاجتماعي البولندي الأصل والمولد، والمهاجر إلى إنجلترا، ومؤسس علم الإنسان الاجتماعي Social Anthropology.

أسباب أزمة الحرية العربية

لقد كتب الشعراء كثيراً في مسألة الحرية العربية، وكانت الحرية محوراً رئيسياً في الرواية العربية المعاصرة. واجتهد المفكرون في التركيز على إشكالية الحرية وأزمتها وانعطافاتها. وقرأنا كل هذا، وحفظناه عن ظهر قلب، ورغم ذلك ظل الإنسان العربي عبداً مستَعبداً. وبقي هذا العنت وهذا الضيق من عدم توفر الحرية الذي يشكو ويعاني منه العربي، وهو وضع ليس وليد اليوم، ولكنه قائم منذ ألف سنة خلت ويزيد، إلى الحد الذي أوصل الحرية إلى أزمة عُرفت بأزمة الحرية التي نشأت منذ عشرة قرون، وبعد مغيب عصر العقل الذهبي العربي الذي شهده القرن التاسع الميلادي في عهد الخليفة المأمون (٨١٣–٨٣٣م) و«دار الحكمة». لقد تاه كثيراً سؤال: لماذا ما زلنا عبيداً، ولمّا ننتحر بعد ؟

ولم تجد غالبية الناس أجوبة شافية عن هذا السؤال الحائر التائه، منذ قرون طويلة وإلى الآن. إلا أن بعض المفكرين في هذا العصر حاولوا إنارة الإجابة عن هذا السؤال الصعب الشاق، وذلك من خلال عرضهم لأكثر من خمسين سبباً وموجباً لأزمة الحرية العربية القائمة الآن. وسوف نجيب عن هذا السؤال الكبير في الأسبوع القادم إن شاء الله.

دعم مجلس القضاء الأعلى ومحكمة التمييز تجسيد لاستقلالية واحترام القضاء

زهير كاظم عبود

تشكل محكمة التمييز العصب المهم في مفاصل المؤسسة القضائية العراقية ، وتتألف هذه المحكمة العليا من خيرة القضاة الذين خبرت تجربتهم المحاكم وعرفهم سوح القضاء وشهد لهم تاريخهم الطويل بالنزاهة والكفاءة ، ومحكمة التمييز هي الهيئة القضائية العليا التي تمارس الرقابة القضائية على جميع المحاكم مالم ينص القانون على خلاف ذلك .

ويتوزع قضاتها للعمل ضمن هيئات متعددة تتوزع بين الهيئة المدنية وهيئة الاحوال الشخصية والهيئة الجزائية إضافة الى الهيئة الموسعة والهيئة العامة التي تضم جميع القضاة العاملين في محكمة التمييز ، ويلاحظ ان محكمة التمييز تتألف من عدد من القضاة يتم تعيينهم كأعضاء في محكمة التمييز بموجب مرسوم جمهوري يصدر عن رئيس الجمهورية ، بعد ان يتم ترشيحهم من قبل مجلس القضاء الاعلى بمقتضى نص المادة ٩١ من الدستور ، حيث يتم عرض الأسماء على مجلس النواب للموافقة عليها .

وبالرغم من ان العدد لم يكتمل لأعضاء محكمة التمييز في الأعوام السابقة ، ما سبب ضغطا كبيرا وجهدا غير متناسب مع حجم الدعاوى المعروضة على الاعداد القليلة من القضاة ، ومع ان المادة ١٢ من قانون التنظيم القضائي رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٩ المعدل اشارت الى ان محكمة التمييز تتالف من رئيس وخمسة نواب للرئيس وقضاة لايقل عددهم عن ثلاثين ، وبهذا يكون مجموعهم ٣٦ قاضيا ، الا ان العدد بدأ يتناقص بشكل لايتناسب مع سعة حجم الدعاوى وأزدياد عدد القضايا المنظورة أمام المحاكم في العراق ، وتوسع المحاكم وانشاء دور عدالة جديدة ، ولم يصل عدد اعضاء محكمة التمييز اليوم الى مستوى هذا العدد ، لابل تناقص العدد الى درجة أن العديد من اعضاء محكمة التمييز من بلغ منهم السن القانوني الموجب للأحالة على التقاعد القضائي ، فتم الاستعانة به مرة اخرى ليسد مكانا شاغرا لايمكن ان يجد له من يشغله في الوقت الحاضر ، فتم تمديد خدمته القضائية لمدد تتراوح بين سنة واحدة أو سنتين ، وبذلك الأمر يبقى العدد يراوح في مكانه وينذر بحالة شائكة ووضع سلبي في حال عدم وجود بديل عن هؤلاء ، أذ ينبغي التفكير مليا في ترشيح وتعيين عدد من الأعضاء خلال هذه الفترة القادمة ، حتى يمكن تدارك حجم الدعاوى المرسلة من المحاكم وأنجازها ، والأمر لايتطلب فقط أن يتم الترشيح من قبل مجلس القضاء الأعلى وإرسال الأسماء الى مجلس النواب لأجراء المناقشة والتدقيقات عليها ومن ثم الموافقة عليها وإصدار المراسيم الجمهورية بذلك ، لأن هذه الالية بطيئة وتمر بمراحل متعددة وتصطدم بالمناقشات والغرض الذي يتطلبه أجتماع مجلس النواب الغارق في مناقشة قوانين وتعديل دستوري ولجان تدرس موضوعات آنية ومشاكل تهم حياة الناس ، ولهذا نجد ان تعديل النص الدستوري ضمن التعديلات المزمع اجراؤها على نصوص الدستور ، بأن يتم وضع الالية العملية في تعيين وإختيار أعضاء محكمة التمييز ، حيث أن مجلس القضاء الأعلى هو الجهة المسؤولة عن تدقيق كفاءة القضاة وحسن ادارتهم وما يتعلق بسلوكهم المهني ونزاهتهم ، وبالتالي فهي الجهة الأكثر قربا لمعرفة من هو الأقدر على الأضطلاع بمهمة كبيرة كمهمة عضوية محكمة التمييز ، وهو الجهة الأمينة على اختيار العناصر التي تنطبق عليها الشروط القانونية والموضوعية لأشغال مركز عضوية محكمة التمييز ، أن يصار الأمر الى أناطة مسألة الترشيح والقبول بمجلس القضاء الأعلى ليتم رفع الأسماء الى رئاسة الجمهورية من قبل المجلس مباشرة لأصدار المراسيم الجمهورية بالتسمية ، وبذلك يمكن اولا تدارك الخلل في الالية الشائكة والمعقدة في التسمية والتعيين ، وأن نضمن حسن الاختيار من قبل المؤسسة القضائية التي ضمن الدستور استقلاليتها بعيدا عن التأثيرات السياسية والاختلافات القائمة بين الكتل السياسية التي تشغل مقاعد في مجلس النواب العراقي ، والتي من الممكن ان تنعكس سلبا على اختيار الأسماء .

أن تدارك وضع محكمة التمييز في هذه المرحلة أمر ضروري ويمس عملية البناء القانوني الذي تتمسك بإدائه السلطة التنفيذية والتشريعية ، والتي تدعمه وتجسده المؤسسة القضائية الاتحادية متمثلة بمجلس القضاء الأعلى ، وهو الجهة الأكثر التصاقا وقربا من القضاة والعمل القضائي ، وبهذا الأمر نضمن تمكين المؤسسة القضائية من اختيار عدد متناسب مع زخم العمل من أعضاء محكمة التمييز لإكمال العدد المطلوب وإدامة العطاء القانوني الثر الذي تميزت به هذه المؤسسة العريقة التي يفتخر بها ويجلها القضاء العراقي على الدوام .

وتحتل محكمة التمييز اليوم جناحاً صغيراً من أجنحة بناية وزارة العدل مع مجلس القضاء الأعلى ، وهذه البناية لاتتسع لتلك الهيئات ولاتتناسب مع المكانة العالية والرفيعة لتلك الأسماء التي أفنت أعمارها في البحث والتقصي واكتساب الخبرة القضائية ، والعمل في اروقة مختلف اشكال القضاء العراقي ، لتفني زهرة شبابها في سبيل ترصين القضاء وترسيخ أسس العدالة والقانون ، لتنزوي في غرف صغيرة لاتليق بها تمارس عملها وتنتج كل هذا العطاء القانوني الكبير لاتتوفر لها ابسط مستلزمات الراحة والأمكانية في العمل .

وإذ تتباهى الدول اليوم حرصا منها على تدعيم نظرية فصل السلطات واستقلال السلطة القضائية ، ان يتم تجسيد هذه الاستقلالية من خلال مقر لائق يتناسب مع قدرة السلطتين التشريعية والتنفيذية على فهم احترامها وتقديرها للقضاء ، أن تكون بناية متميزة ولائقة تجمع وتضم كل من محكمة التمييز والدوائر الهيئات العاملة ضمن مجلس القضاء الاعلى ، تكون صرحا حضاريا وبناية بارزة وتشكل معلما من معالم المدينة لتعكس مدى أحترام وتقدير من سيكون في مكان المسؤولية القيادية ، لأن الأحترام والتقدير لايكون بالكلام والتمنيات فقط.

أن يكون مجلس القضاء الأعلى في العراق ضمن مقر يتناسب مع سعة النظرية التي تتمسك بها الدولة العراقية الجديدة ، وينص عليها الدستور ضمن أحكام المادة ٤٧ منه ، وبغير ذلك فأن النظرة الضيقة والهواجس التي ابتليت بها عقول الحكام البائدين لم تزل تعيش في زماننا .

ولهذا نجد ان تتدارك السلطات التشريعية والتنفيذية هذا الأمر بشكل مستعجل وفوري لتبحث بشكل جدي عن سبيل لإيجاد بناية تليق بالقضاء العراقي ، وتعكس حقيقة ذلك الاحترام والتقدير ، وتبرهن للعراقيين وللعالم بأن هذه المؤسسة جديرة بأن يكون لها صرح عراقي مستقل ومكان متميز يتباهى به اهل العراق ليكون رمز للعدالة والحياد والاستقلالية التي أكدها الدستور وتمسك بها أهل لعراق دون استثناء .

وحتى نكون أكثر وضوحا فأن مرور زمن ليس بالقصير على قيام الحكم الجديد ، مع المواقف المتميزة والمساندة التي وقفها القضاء العراقي داعما عملية سيادة القانون وتأسيس دولته على مبادئ الحقوق والحريات التي نص عليها الدستور ، يترتب على الحكام اليوم أن يترجموا تلك المواقف التي وقفها مجلس القضاء الأعلى وهو قائد لكل القضاة الذين حملوا مشاعل العدالة ، وقدم العديد منهم ارواحهم قربانا لطريقها ، ان تبادر السلطة فورا واستجابة لتلك المواقف وتجسيدا لما تعتقده تلك الجهات من مكانة لمجلس القضاء الأعلى في أن يكون له مقر يتناسب مع تلك المكانة ويشعره بالاستقلالية ويليق بمكانة القضاء العراقي المتميزة، وهي مكانة شهدت لها المنطقة العربية والدولية بالقدرة والأمكانية والتجديد والتطور بالرغم من كل الظروف التي رافقت مسيرتها ، مقرا في بناية جديدة أو من بنايات مدينة بغداد تكون معلما متميزا يشار له ويشاهده الناس ، يعبر عن تقديس العدالة وعن حب واحترام القانون والالتزام به ، في زمن نزعم اننا نريد تأسيس دولة القانون في ظل فصل السلطات .

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.

٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.

٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com